معوقات تطبيق خصخصة التعليم العالي بدولة الكويت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت

Point of Views of Faculty Members at Kuwait University Towards the Obstacles Impeding the Implementation of Privatization of Higher Education in the State of Kuwait

إعداد

أنوار بنت ناصر المحجان

Anwar Nasser Al-mahjan

باحثة دكتوراه كلية التربية - قسم السياسات التربوية

أ.د/ نادية بنت محمد المطيري

Dr. Nadia Mohammed Al-Mutairi

أستاذ أصول التربية المشارك بقسم السياسات التربوية

Doi: 10.21608/jasep.2023.285111

استلام البحث : ٢٥ / ٨ /٢٠٢٢

قبول النشر: ٢٢ / ٩ / ٢٠٢٢

المحجان ، أنوار بنت ناصر و المطيري، نادية بنت محمد (٢٠٢٣). معوقات تطبيق خصخصة التعليم العالي بدولة الكويت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت. ***المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية،*** المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر،٧(٣٢) فبراير، ١٦٩ – ١٩٢.

http://jasep.journals.ekb.eg

معوقات تطبيق خصخصة التعليم العالي بدولة الكويت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معوقات تطبيق الخصخصة في جامعة الكويت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت، كما هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) التي تعزى لمتغيرات الجنس والدرجة العلمية والكلية والخبرة. وقد طبقت هذه الدراسة على جامعة الكويت كونها مجتمع الدراسة، وكانت عينة الدراسة (١٣٠) عضو هيئة تدريس، واستخدمت الباحثة الاستبانة كأداة لدراسته، كما استخدمت المنهج الوصفي المسحي، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي أن أفراد عينة الدراسة موافقون على معوقات الخصخصة بمتوسط (٣.٨٦)، ومن أبرز المعوقات التي تواجه تطبيق الخصخصة في جامعة الكويت هو تخوف المجتمع من الخصخصة لثقته بقطاع الدولة، بالإضافة إلى ضعف القناعة لدى بعض القيادات الحكومية بعملية الخصخصة، وتعقيد الاشتراطات القانونية والتنظيمية لبرنامج الخصخصة وصعوبة الإجراءات الحكومية في تطبيق سياسة الخصخصة بشكل ناجح، وأيضا ضعف تأهيل القطاع الخاص وعدم الاتفاق بين القطاع الخاص والقطاع العام في الأنظمة واللوائح، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠.٠٥) تعزى لمتغيرات الجنس الدرجة العلمية والكلية الخبرة. كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أبرزها عمل ضرورة تطبيق الخصخصة على أساس قانوني متين محاط بالإطار التشريعي الذي يتفق مع رؤية الدولة، والذي يساعد ذلك على تطبيقها دون حدوث أي لبس أو غموض، وأيضا عمل لائحة إرشادية ملزمة للجامعات الراغبة بالخصخصة لضمان التطبيق الصحيح وسرعة الحصول على نتائج إيجابية وتجنب المشكلات التي لا تحقق فعالية لتطبيق الخصخصة، بالإضافة إلى عمل شراكات استراتيجية بين القطاع العام والخاص لضمان تحول يتوافق في مخرجات الجامعة مع سوق العمل والتغيرات الاقتصادية، ومن الدراسات المستقبلية التي تقترحها الباحثة هي إجراء دراسة (تصور مقترح) توافق متطلبات خصخصة جامعة الكويت في ضوء الخبرات العالمية، وإجراء دراسة مقارنة بين عدة بلدان متقدمة في مجال خصخصة الجامعات والاستفادة من تلك التجارب في مجال خصخصة الجامعات.

الكلمات المفتاحية: خصخصة- التعليم العالي- معوقات.

Abstract:

This study aimed to identify the obstacles impeding the implementation of privatization at Kuwait University from the point of view of faculty members at Kuwait University. The study also aimed to search for statistically significant differences at the level of significance (0.05), that are attributed to the variables of gender,

academic degree, college, and experience. This study was applied to Kuwait University as the study population. The study sample consisted of (130) faculty members. The researcher used the questionnaire as a research instrument for her study. She also used the descriptive survey method. The results of the study revealed that the study sample agreed on the obstacles hindering privatization, with an average of (3.86). The most prominent obstacles facing the implementation of privatization at Kuwait University also lie in the society's concerns of privatization because of its confidence in the government's public sector, in addition to the feeble conviction of some government leaders in the privatization process, the complexity of the legal and regulatory requirements for the privatization program, the difficulty of government procedures in implementing the privatization policy successfully, the low qualification of the private sector, as well as the lack of agreement between the private sector and the public sector with regard to rules and regulations. The results also showed that there were no statistically significant differences at the level of significance (0.05) due to the variables of gender, academic degree and college experience. The study also reached a set of recommendations, the most important of which is the need to implement privatization on a strict legal basis specified by a legislative framework that is consistent with the vision of the state, which helps to implement it without any obscurity or ambiguity, and also to prepare a binding guidelines for universities wishing to privatize in order to ensure the correct application, get positive results quickly, avoid problems that do not achieve the effectiveness of the application of privatization, in addition to the establishment of strategic partnerships between the public sector and the private sector in order to ensure the implementation of a shift in the university's outputs compatible with the labor market and economic changes. The researcher suggested conducting some future research studies, such as conducting a study (proposed proposal) complying with the requirements of privatizing Kuwait University in the light of

international experiences, conducting a comparative study between several developed countries in the field of privatizing universities, as well as benefiting from those experiences in the field of privatizing universities.

Key words; Privatization- Higher Education- Obstacles.

مقدمة الدراسة:

يعد التعليم أكثر القطـاعات حيوية التي تعمل على تسريع عجلة التنمية التي يسعى أي مجتمع لتحقيقها، ولذلك تسعى الدول باختلاف أنظمتها لتطوير المنظمة التعليمية، وعلى رأسها مـرحلـة التعليم العالي الذي أكدت الدراسات بأنه الطريق الذي يضمن وصولها للازدهـار والتطور في جميع قطـاعـاتها. وبناء لذلك الهدف المنشود فـإن أحـد الاستراتيجيات الحديثة والتي تستحوذ على اهتمام العديد مـن راسمي السياسـات في مختلف الأنظمـة التعليمية هـي الخصخصـة، باعتبارها وسيلة تستخدم في إدارة ومـراقبـة وضبـط عمليات المنـظومـة التعليمية لتحويل المدخلات إلى مخرجات تحقق المطلوب.

لذا فإن التعلـيم الجامعي أحـد السـبل الضـرورية لاكتساب المعرفـة، وتحقيق احتياجات سـوق العمـل، ودعـم مسـار التنمية البشرية في الدولة؛ باعتباره ركيزة التطور في مختلف المجالات العلميـة والتكنولوجيـة والاقتصادية، إلا أن التعليم في مؤسسات التعليم العالي في الكثير من الأنظمة التعليمية يعاني من العديد من المشكلات الي تحد من فعاليته كارتفاع تكلفته مقابل الطلب المتزايد على هذا النوع من التعليم، وعدم ربط مخرجاته باحتياجات سوق العمل المحل والعالمي، وانخفاض جودته وضعف أداء عملياته التي لا تتمكن من الحصول على النتائج المطلوبة (الحبيبي وعبدالمنعم، ٢٠١٣، ص.٣٩٥).

ولذلك نجد أن الكثير من الدول طبقت أسلوب الخصخصة في الخدمات العامة التي تقدمها لمواطنيها ومنها التعليم العالي بمختلف مؤسساته، ففي العقود الثالث الماضية انتشرت فكرة خصخصة التعليم بشكل واسع حول العالم وبشكل خاص في الدول المتقدمة، حيث أسندت الحكومات التعليم لشركات شبة حكومية تتميز بالإلتزام الفكري لمنطلقات الدولة وكذلك قدرتها على التعامل مع آليات السوق بكفاءة عالية (Rizvi ، 2016).

ويشير الزومان (٢٠١٨، ص.٢٩٩) إلى أن مفهوم الخصخصة هو أن يكون القطاع الخاص مفوض تفويض كامل أو جزئي من قبل القطاع العام ويمتلك أصولها بالكامل ومسئول أمام المستفيد بينما الشراكة مع القطاع الخاص فتبقى الملكية للحكومة ويتم التعامل مع القطاع الخاص بعقد مؤقت لتنفيذ نشاط معين وتنتهي مسئوليته بانتهاء المهمة، أما الجبوري وضيدان (٢٠٢١، ص.٤٩٩) يذكران بأنها عملية تحويل ملكية أو إدارة القطاعات العامة التي لا تتعلق بسيادة الدولة إلى القطاعات الخاصة وذلك عن طريق بيعها كليا أو جزئيا أو عن طريق إيجارها أو إدارتها أو تحرير اقتصادها بشكل يلائم السياسة الاقتصادية للبلد.

وتعترض عملية الخصخصة بشكل عام الكثير من المعوقات منها ما هو إداري عند تطبيقها على أي مؤسسة تعليمية مثل عدم كفاءة التشغيل والافتقار إلى الكفاءة ف المرافق العامة، والفاقد الكبير في المخرجات وعدم الاستخدام الأمثل للعمالة، وعدم كفاية أعمال التشغيل والصيانة، وأخيرا عدم القدرة على الاستجابة لاحتياجات الطالبة (العبودي، ٢٠١٦، ص.٣٨٥).

وذكر السلمي والقحطاني (٢٠١٨، ص.٢٣) أن تطبيق الخصخصة ليس بالأمر اليسير، فقد يواجها العديد من الصعوبات والعوائق التي لا تعمل على تيسير العمل بنجاح، وقد قسمها إلى أولا صعوبات اجتماعية التي يمكن أن تحدث عندما يواكب تطبيق الخصخصة بعض التخوفات من أن آليات السوق لا تصب إلا في مصلحة القادرين مادياً، وأيضا هناك صعوبات اقتصادية والتي تعتبر من أهم المشكلات التي تواجه الخصخصة إعادة تقويم الأصول الثابتة المملوكة للدولة، وكيفية تحديد أسعار الأسهم، بالإضافة إلى ضرورة إعادة تأهيل الأيدي العاملة في المؤسسات العامة التي يتم خصخصتها، وهناك صعوبات إدارية التي تتلخص في أن العقلية الإدارية السائدة في العديد من الدول تقوم على الروتين والتكرار، ومن ثم تقاوم التغيير والتجديد، بالإضافة إلى أن الأفراد العاملين قد يعارضون الخصخصة نتيجة ما يوفره لهم العمل في القطاع العام من ضمانات وحماية قد لا توفره لهم المؤسسات الخاصة، وأخيرا صعوبات قانونية التي تتطلب فيها الخصخصة تشريعات جديدة، وخاصة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والمالية، بحيث ينجم عن هذه التشريعات الجديدة تعديلات في الأداء الاقتصادي للدولة والمؤسسات والمرافق والخدمات الاجتماعية بها.

ووفقا للعديد من الدراسات والبحوث التي أوصت بالاستفادة من خبرات بعض الدول الناجحة كأمريكا وانجلترا بتطبيق الخصخصة في مجال التعليم العالي، تحاول الدراسة الحالية توضيح معوقات خصخصة التعليم العالي في دولة الكويت، من خلال التنبؤ بأهمها عند تطبيقها في جامعة الكويت كونها الجامعة الحكومية الوحيدة في دولة الكويت وتدار مركزيا من قبل الحكومة، ، والذي بدوره سيسهم في إنجاح قطاع التعليم الجامعي وزيادة قدرة مؤسساته لإنجاز ما هو مطلوب منها، ومن ثم التأثير إيجابيا على القطاعات الأخرى والتي تساعد بالنهاية لتحقيق التنمية للمجتمع ككل.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تشير المؤشرات محليا إلى أن الخصخصة بدأت في دولة الكويت بإصدار قانون يسمح بإنشاء عدد من الجامعات الخاصة في دولة الكويت في السنوات الأخيرة، والذي وصل عددها حاليا إلى عشر جامعات وكليات، إلا أن عملية الخصخصة مازالت ضعيفة وغير فعالة وتتبنى مسارا باقتصارها للسماح للشركات الخاصة بإنشاء جامعات وكليات ذات تخصصات محدودة (العصفور، ٢٠١٥، ص ص. ٣٦٩-٣٧٠)، بالمقابل لوحظ أن جامعة الكويت هي الجامعة الحكومية الوحيدة والتي مازالت تنال رغبة معظم خريجي الثانوية

العامة، والذي يجبر الجامعة لقبول عدد كبير جدا من هؤلاء الطلبة سنويا، مما يثقل كاهل الجامعة ويضعف قدرتها ويؤثر على أدائها (AL-Asfour, 2019, p.90).

وعلى الرغم من خصخصة التعليم في دولة الكويت إلا أنها أخذت جانبا واحدا متمثلا بمنح رخص للقطاع الخاص بإنشاء جامعات وكليات تطرح بعض التخصصات ذات الأعلى رغبة بين خريجي الثانوية العامة، ويتم الإشراف عليها من قبل مجلس الجامعات الخاصة باعتبارها مؤسسة حكومية يقتصر عملها على النظر في طلبات إنشاء مؤسسات تعليمية خاصة في التعليم العالي، وتحديد متطلبات الاعتماد الأكاديمي لتلك المنشآت، مع اعتماد المعايير والشروط الواجب توافرها فيها، من ثم اعتماد الشهادات الصادرة من تلك الجامعات الخاصة (الأمانة العامة لمجلس الجامعات الخاصة، ٢٠١٦).

وفي ضوء ذلك لوحظ أن هناك القليل من الدراسات المحلية التي تدرس موضوع الخصخصة في التعليم العالي بدولة الكويت، والتي أوصت بعضها إلى دراسة تطبيق الخصخصة بجامعة الكويت وتحديد معوقاتها كونها مؤسسة تعليمية حكومية الإدارة والتشغيل، وبناء على ما سبق يأتي دور هذه الدراسة لتدرس هذا التوجه محاولة تحديد أهم المعوقات التي يمكن أن تحد من تطبيق هذه السياسة في قطاع التعليم العالي، ومن هذا المنطلق يمكن صياغة أسئلة الدراسة:

- ما واقع الخصخصة في التعليم العالي بدولة الكويت؟
- ما معوقات تطبيق خصخصة التعليم العالي بجامعة الكويت من وجهة نظر أعضاء هيئتها التدريسية؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة تعزى لمتغيرات الدراسة (الجنس- الكلية- الدرجة العلمية- سنوات الخبرة العلمية) حول محاور الدراسة؟

هدف الدراسة وأهميتها:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحديد أهم معوقات تطبيق خصخصة التعليم العالي بجامعة الكويت، وذلك لتيسير عملية تطبيق ذلك الحل الإصلاحي للوصول إلى تحقيق الأهداف المطلوبة.

تنبع أهمية هذه الورقة البحثية من خلال أنها تسهم إلى:

١- بناء رؤية واضحة لتطبيق الخصخصة بجامعة الكويت قبل العمل بهذا التوجه.

٢- التقليل من الجهد والمال والوقت الذي يمكن أن يضيع خلال تطبيق هذه الاستراتيجية للوصول إلى المطلوب بأسرع ما يمكن.

٣- تقديم تسهيلات تعمل من عملية تطبيق الخصخصة أكثر فاعلية لتفادي الآثار السلبية بعد التطبيق.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: طبقت الدراسة على جامعة الكويت كونها الجامعة الحكومية الوحيدة في الدولة.

الحدود البشرية: يتمثل مجتمع الدراسة والعينة المأخوذة منه في أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت.

الحدود الزمانية: تم تطبيق الدراسة خلال الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي ٢٠٢٢/٢٠٢٣م.

مصطلحات الدراسة:

- **المعوقات:**

ذكر المشاري (٢٠٠٢) بأن المعوقات عبارة عن مجموعة من العوامل السالبة التي تحول دون تحقيق الهدف، وينظر لها على أنها مجموعة من المؤثرات التي تؤدي إلى انخفاض في الأداء عند معيار محددا مسبقا، وتعرف إجرائيا من خلال هذه الدراسة بأنها الصعوبات إدارية والتنظيمية والتشريعية والقانونية والمالية والبشرية التي تحد من فعالية تطبيق الخصخصة في جامعة الكويت.

- **خصخصة التعليم العالي:**

يشير كل من خليل والباسل وجمعة (٢٠١٨، ص.٣١٠) بأن خصخصة التعليم العالي اصطلاحا هي "عملية منظمة يمكن من خلالها دعم التواصل بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص فيما يتعلق بالتعليم الجامعي لتحقيق جودة تعليمية جامعية تواكب المستجدات المحلية والإقليمية والعالمية المتلاحقة وفي إطار هادف من الشراكة المقننة بينهما"، أما خصخصة التعليم العالي إجرائيا هو قيام وزارة التربية والتعليم بمنح القطاع الخاص صلاحية تمويل وإدارة جامعة الكويت، مع استمرار إشراف الوزارة عليها وذلك بهدف تحقيق أعلى مستويات الجودة المطلوبة، ولا يكون هدفها الأساسي تحقيق الربح.

- **الجامعة:**

يعرف الثبيتي (٢٠٢٠، ص.٨٣٢) الجامعة بأنها "مؤسسات أكاديمية يلتحق بها الطلبة بعد استكمال تعليمهم الثانوي"، وتعرف الجامعة إجرائيا بأنها مؤسسة علمية تعليمية تقوم بمهام التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع المتمثلة بجامعة الكويت.

منهجية الدراسة:

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، للتوصل إلى استجابات تكشف عن أهم المعوقات التي تعرقل نجاح استراتيجية الخصخصة عند تطبيقها على جامعة الكويت، من خلال تطبيق استبانة إلكترونية على عينة من أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت والاعتماد على مصادر ثانوية كالكتب والدراسات.

مجتمع وعينة الدراسة:

تم سحب عينة عشوائية متاحة من أساتذة جامعة الكويت حجمها 130 من أعضاء هيئة التدريس من جامعة الكوتت الذي يمثل مجتمع الدراسة (١٧٧٩ عضو هيئة تدريس في جميع كليات الجامعة)، وقد كان توزيع العينة حسب متغيرات الجنس والدرجة العلمية وتخصص الكلية وسنوات الخبرة على النحو التالي:

جدول (1) توزيع العينة حسب المتغيرات الشخصية لأعضاء هيئة التدريس

المتغير	أقسام المتغيرات الشخصية	العدد	النسبة المئوية
١. الجنس	ذكور	70	%53.8
	إناث	60	%46.2
	المجموع	**130**	**%100**
٢. الدرجة العلمية	أستاذ مساعد	50	38.5%
	أستاذ مشارك	20	15.4%
	أستاذ	60	46.2%
	المجموع	**130**	**%100**
٣. الكلية حسب تخصصها	تخصصات أدبية	70	%53.8
	تخصصات علمية	60	%46.2
	المجموع	**130**	**%100**
٤. فئات سنوات الخبرة العملية	أقل من 10 سنوات	80	61.5%
	من 10 إلى اقل 20 سنة	30	23.1%
	20 سنة أو أكثر	20	15.4%
	المجموع	**130**	**%100**

يلاحظ من الجدول أن غالبية العينة من أعضاء هيئة التدريس الذكور بنسبة ٥٤% تقريبا مقابل ٤٦% إناث، وكانت الدرجة العلمية لأعضاء هيئة التدريس في العينة بدرجة أستاذ مساعد بنسبة 39% تقريبا مقابل 15% أستاذ مشارك و 46% بدرجة أستاذ، وأما عن الكلية حسب تخصصها، فقد كانت العينة تقريبا منقسمة بين اعضاء المنتمين للكليات الأدبية بنسبة 54% تقريبا و46% لأعضاء هيئة التدريس المنتمين للكليات العلمية، وعن فئات سنوات الخبرة العملية، فقد كان غالبية تبلغ 62% تقريبا من أعضاء هيئة لتدريس تقل خبراتهم في مجال العمل عن 10 سنوات مقابل 23% من أعضاء هيئة التدريس تتراوح خبراتهم بين 10 إلى أقل من 20 سنة و15% تساوي أو تزيد خبراتهم عن 20 سنة.

أداة الدراسة:

قامت الباحثة ببناء استبانة بعنوان " معوقات تطبيق خصخصة التعليم العالي بدولة الكويت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت"، وتم اعتماد الاستبانة كأداة لجمع بيانات الدراسة، إذ تكونت من جزء البيانات العامة عن العينة، والجزء الثاني معوقات

تطبيق خصخصة التعليم العالي بدولة الكويت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت.

اختبارات المصداقية والثبات لأداة الدراسة:

تم تطبيق أداة الاستبانة على عينة الدراسة (١٣٠ من أعضاء هيئة التدريس) للتوصل لاستجابات من قبل المفحوصين، والتي تمكن من الحصول على نتائج تتعلق بالسؤال الثاني والثالث من أسئلة الدراسة، ولكن قبل ذلك تم تطبيق اختبار المصداقية والثبات على عينة استطلاعية وكانت النتائج كما يلي:

أولا: اختبار الثبات:

تم استعمال معامل كرونباخ ألفا لاختبار الثبات وكانت قيمته 0.748، والذي يعطي انطباع كافي عن تحقق الثبات في إجابة مفردات العينة على أسئلة الاستبيان.

ثانيا: اختيارات المصداقية:

صدق الاتساق الداخلي:

تم التأكد من صدق الاتساق الداخلي للمقياس من خلال تطبيق الاستبانة في صورتها النهائية على العينة، وتم استخدام معامل ارتباط بيرسون للكشف عن العلاقة بين متوسط كل بند والدرجة الكلية للمقياس، وقد أسفرت تلك الخطوة عن ارتباط كثير من البنبشكل دال مع الدرجة الكلية للمحور عند مستوى دلالة ٠.٠١ أو مستوى دلالة 0.05 والجدول (2) يوضح ذلك:

جدول رقم (2) معاملات الارتباط الخطية (بيرسون) بين بنود أبعاد محور معوقات تطبيق خصخصة التعليم العالي في دولة الكويت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت والتقييم العام على مستوى المقاييس الفرعية (حجم العينة = 13)

البند	البنود	معامل ارتباط بيرسون
١. معوقات تطبيق خصخصة التعليم العالي في دولة الكويت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت	1	0.394
	2	**0.536
	3	*0.666
	4	0.392
	5	0.400
	6	**0.774
	7	0.490
	8	*0.644
	9	**0.687
	10	*0.633

** الارتباط دال عند مستوى الدلالة الإحصائية ١%

طرق التحليل الإحصائي:

١. التحليل الوصفي: باستخدام النسب المئوية والمتوسطات الحسابية لكل بند من بنود المحور. لقد تم ترميز خيار الإجابة غير موافق بشدة "1" غير موافق "2" محايد "3" والخيار موافق "4" والخيار موافق بشدة "5". سيتم حساب الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لمتوسطات جميع محاور الدراسة.

٢. سيتم تحديد الدلالة اللفظية لمتوسط كل بند من بنود المحاور وكذلك للمتوسط العام للمحور من خلال ما يلي : المدى لمقياس خيارات الإجابة على الأسئلة = 5 – 1 = 4، ومن ثم يتم قسمة المدى على 5 (مجموع أقسام المقياس) فنحصل على القيمة 0.80، وبالتالي إذا كانت قيمة المتوسط بين 1 و 1.80 تكون الدلالة اللفظية للمتوسط منخفضة جدا، وإذا كانت القيمة تتراوح بين 1.81 و 2.60 تكون الدلالة اللفظية للمتوسط منخفضة، أغير ما إذا كانت قيمة المتوسط تتراوح بين 2.61 و 3.40 فستكون دلالته اللفظية متوسطة، وعندما تكون قيمة المتوسط تتراوح بين 3.41 و 4.20 فستكون دلالته اللفظية مرتفعة، ولما تكون قيمة المتوسط تتراوح بين 4.21 و5.00 فستكون دلالته اللفظية مرتفعة جدا.

٣. اختبار ت (t-test) لعينتين مستقلتين لاختبار وجود فروق في محاور الدراسة حسب متغير الجنس والكلية حسب تخصصها.

٤. اختبار الأنوفا (ANOVA) لاختبار وجود فروق في محاور الدراسة حسب متغيرات الدرجة العلمية وسنوات الخبرة العملية.

ملاحظة: جميع الاختبارات ستنفذ عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.05.

الدراسات السابقة

١ـ دراسة الجبوري وضيدان (٢٠٢١) بعنوان عوامل نجاح الخصخصة ومعوقاتها:

استهدفت الدراسة الوقوف على أهم العوامل والمعوقات التي يجب اتباعها في سبيل تحقيق الخصخصة باعتبارها استراتيجية تعمل على الحد من مشكلات أي مؤسسة، واعتمد الباحثان على العديد من الدراسات البحثية والكتب والتقارير في مجال الخصخصة بناء على المنهج النوعي للتوصل إلى عدد من النتائج، ومن أهمها أن المعوقات التي يمكن أن تعيق تطبيق الخصخصة في المؤسسة التعليمية هي عدم وجود إطار قانوني خاص الخصخصة، وضعف مستوى القطاع الخاص، ومن ثم الصعوبة في اقناع الرأي العام بجدوى الخصخصة.

٢ـ الزهراني (٢٠١٩) بعنوان " معوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء رؤية ٢٠٣٠ من وجهة نظر القيادات الأكاديمية":

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم الآثار الإيجابية المتوقعة من خصخصة الجامعات السعودية في ضوء رؤية ٢٠٣٠ من وجهة نظر القيادات الأكاديمية، واعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي طبق وفقا لإجراءاته استبانة لجمع البيانات اللازمة على عينة

عشوائية بسيطة بلغت٢٧٤ من القيادات الأكاديمية في ست جامعات (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، جامعة تبوك، جامعة جازان، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، جامعة الملك عبدالعزيز)، ومنها توصلت الدراسة إلى أن أهم معوقات تطبيق الخصخصة في تلك الجامعات هي: ارتفاع رسوم الدراسة على ذوي الدخل المحدود، وتخوف المجتمع من الخصخصة لثقتهم العالية بالقطاع العام، وضعف عملية التنسيق بين الأجهزة المعنية بعملية الخصخصة.

٣- دراسة العبودي (٢٠١٦) بعنوان معوقات تطبيق نظام الخصخصة في المجال الرياضي

هدفت الدراسة إلى التعرف على أ المعوقات التي تقف حائلا دون تطبيق الخصخصة ي المجال الرياضي في العراق، إذ تم استخدم المنهج الوصفي بالأسلوب المسحي، واختيرت عينة الدراسة بالطريقة العشوائية التي بلغت (٥٥) فردا من موظفي هيئات الاستثمار وإداريي الأندية الرياضية ووزارة الشباب والرياضة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود الكثير من معوقات الخصخصة الرياضية كان أبرزها ضعف ثقافة الاستثمار الرياضي والخصخصة الرياضية لدى الرأي العام، قلة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الرياضية، تردد البنوك والمؤسسات المالية في دعم الأندية الرياضية، صعوبة خصخصة بعض الأندية في ضوء معاناتها من أزمات مالية، وعدم وضوح أهداف الخصخصة أمام صناع القرار.

٤ – دراسة ناصح (Nasseh، 2013) بعنوان تقييم الخصخصة في مجال الرياضة مع أبرز نقاط القوة والضعف فيها:

هدفت الدراسة إلى تحديد الطرق التي تحسين عملية الخصخصة التي يتم تنفيذها وآثاره العلمية والمهنية والإدارية، وتقويم سياسات الخصخصة ي مجال الرياضة، بتحديد أهم المعوقات التي يمكن أن تكون سببا في تقليل نجاح عملية الخصخصة، وقد اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، إذ شملت خبراء يعملون في إدارة الشباب والرياضة في مدينة سيستان مقاطعة بلوشستان وجميع البلدات التابعة لها (ن = ٦٠)، وقد تم استخدمت استبانة قام الباحث بإعدادها وحللت البيانات وتوصلت إلى بعض النتائج ومنها وجود العديد من المشاكل المالية والتعليمية الهيكلية والإدارية، بالإضافة إلى انتهاك حقوق العملاء تتأثر بشكل كبير لتصبح الخصخصة غير فعالة، وخفض النفقات الحكومية، وتحسين الكفاءة الإدارية واحترام حقوق العملاء والمنتفعين منها.

تعقيب على الدراسات السابقة

أوجه الشبه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

يتضح مـن عرض الدراسات السابقة أنها تتـفق مـع الدراسة الحالية بأهمية الخصخصة التي تعمل على حل مشكلات مؤسسات التعليم العالي من جهة، وتطوير عمله للوصول إلى الأهداف المنشودة التي منها تجعل من نظام التعليم الجامعي عامل من عوامل تحقيق التنمية، وتشابهت الدراسة الحالية مع دراسة الجبوري وضيدان (٢٠٢١)، ودراسة الزهراني

(٢٠١٩)، ودراسة العبودي (٢٠١٦)، ودراسة (Nasseh، 2013) في استخدام المنهج الوصفي وأداة الاستبانة للتوصل إلى بيانات يساعد تحليلها للوصول إلى نتائج.

أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بكثير من الأمور كمجتمع الدراسة والعينة، والحدود الشرية والمكانية.

نتائج الدراسة:

السؤال الأول: ما واقع الخصخصة في التعليم العالي بدولة الكويت؟

للإجابة على السؤال السابق تم الاطلاع على عدد من المراجع والوثائق وكانت كالتالي:

خصخصة التعليم العالي

مما هو معروف أن المفهوم الشائع للخصخصة هو نقل أو بيع بعض ممتلكات الدولة أو الأنشطة أو الخدمات الحكومية للقطاع الخاص، ولكنه من المؤكد أن هذا التعريف يحول دون إدراك عوامل نجاحه، إذ أن الخصخصة لها أوجه سياسية (إيديولوجية) واجتماعية واقتصادية باختلاف الوجه الذي ينظر إليه، كما أن تنفيذ عمليات الخصخصة تتم بطرق وأساليب مختلفة، فعمليات النقل قد تكون جزئية، أو قد تكون لفترة زمنية محددة، فضلاً على أن هذه العمليات تستهدف أغراضاً عديدة، وعليه تتفاوت التعريفات باختلاف الغرض المستهدف من الخصخصة، ونظراً لاختلاف الأوجه والأساليب والأغراض تعددت تعريفات الخصخصة علماً وأن تجربة الخصخصة تعد حديثة في المجتمعات المعاصرة (السنوسي، ٢٠١٥، ص.٢٧).

وقد عرف الزومان (٢٠١٨، ص.٢٩٩) الخصخصة بأنها "انتقال عمل المنظمة كقطاع عام يهدف لتحقيق الأهداف بفاعلية ويتبع نظام الإدارة العامة في إدارة المهام الى قطاع خاص يتبع نظام إدارة الأعمال في إدارة المهام ويهدف لتحقيق الأهداف بكفاءة"، وقد عرّف كويك (Kwiek, 2016, P.3) الخصخصة بأنها " تدخل القطاع الخاص بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، بحيث يتشكل هذا التدخل في ثلاثة طرق هي التوفير والدعم والتنظيم".

ويمكن تطبيق الخصخصة في أي مؤسسة سواء كانت اقتصادي أو اجتماعية أو صحية أو حتى تعليمية، وبناء على ذلك نجد أن القحطاني والدوسري (٢٠١٩، ص١٨٧) يعرفان خصخصة التعليم العالي بأنها " السماح بإنشاء مؤسسات للتعليم الجامعي في الدلة بحيث يمتلكها ويمولها ويديرها أفراد أو شركات أو هيئات غير حكومية، ولا يكون هدفها الأساسي التربح، وإن لم يمنع هذا أن يكون لها عائدها الاقتصادي للقائمين على إنشائها والمستثمرين فيها"، بينما وايميبي وأبيدون (Wamimbi and Abiodun, 2021, P90) يؤكدون أن خصخصة التعليم العالي تتطلب بأن تكون مؤسساته مملوكة للأفراد ولهم حق الإدارة والمراقبة والإشراف، بينما عملها يعتمد على المبادئ التوجيهية التي وضعتها وزارة التربية والتعليم في الدولة.

ومما لا شك فيه أن لكل استراتيجية ومنها الخصخصة لها أهداف عند تطبيقها على مؤسسات التعليم العالي، وهذه الأهداف لا بد أن تتماشى مع الهدف السامي لتلك المؤسسة، وقد حددتها المؤسسات الاقتصادية الدولية المعروفة كصندوق النقد والبنك الدوليين ويمكن حصرها فيما يلي:

أ- إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والقطاع الخاص وانسحاب الدولة تدريجيا من بعض النشاطات الاقتصادية وفسح المجال أمام المبادرات الخاصة عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص.

ب- التخفيف من الأعباء التي تتحملها ميزانية الدولة نتيجة دعمها للمنشآت الاقتصادية الخاسرة، وتكريس موارده لدعم قطاعات التعليم والبحث العلمي والصحة، والاهتمام بالبنية الأساسية والمنشآت الاقتصادية ذات الأهمية الاستراتيجية.

ت- تطوير السوق المالية وتنشيطها وإدخال الحركية على رأس مال الشركات بقصد تطويرها وتنمية قدرتها الإنتاجية.

ث- خلق مناخ الاستثمار المناسب، وتشجيع الاستثمار المحلي لاجتذاب رؤوس الأموال المحلية والعربية والأجنبية. (الحصري، ٢٠١٨، ص ص٢٥-٢٦)

وصنفت أنماط الخصخصة في المؤسسات التعليمية إلى

١. خصخصة كاملة؛ وفيها تعطي الحكومة الصلاحيات كاملة للقطاع الخاص بإنشاء وإدارة وتمويل المؤسسات دون تقديم أي إعانة من الدولة.

٢. خصخصة معتدلة؛ وفيها تسمح الحكومة للجهات الأهلية بإنشاء مؤسسات تعليمية مع وجود دعم ومساندة من الدولة، ويتولى القطاع الخاص إدارتها.

٣. خصخصة بسيطة؛ وتتولى الدولة فيها مسؤولية إنشاء وتمويل المؤسسات التعليمية، مع الاستعانة بمصادر التمويل الخاصة والأهلية (محمد وتهامي، ٢٠١٠، ص ص١٧٨ –١٧٩).

إيجابيات وسلبيات خصخصة التعليم العالي

ومن انعكاسات استراتيجية الخصخصة في الجامعات والكليات في الكثير من الأنظمة التعليمية أنها تركت بعض الجوانب الإيجابية والسلبية، وقد وأشار وايميبي وأبيدون (Wamimbi and Abiodun, 2021, p.93) إلى أهمية اتباع خطوات الخصخصة في مؤسسات التعليم بكل دقة وعناية مع الفهم الواضح للعملية، ومنها بالتأكيد أن للخصخصة نتائج إيجابية على هذا القطاع يمكن تلخيصها فيما يلي:

- زيادة قدرة المؤسسة التعليمية على الإدارة بشكل أكثر مسؤولية وإبداعا في محاولة لتحقيق ما يبدو أفضل حيث يسعى كل منها إلى التميز عن الآخرين.
- تحسين جودة التعليم بشكل ملحوظ من خلال سعي المؤسسات التعليمية الدائم للتميز لجذب المزيد من الطلاب.

- زيادة التزام أعضاء هيئة التدريس لأن لديهم بيئة عمل أفضل ورواتب أعلى، بما في ذلك العلاوات السنوية والزيادات الدورية في الرواتب.
- وعي الإدارة بالتطوير المهني للمعلمين، من خلال رعاية بعض المعلمين في بعض التخصصات بحيث يكتسبون المزيد من المهارات ويستخدمونها لصالح الجامعة.
- استيعاب بعض أعداد الطلاب الذين لا تستطيع الجامعات الحكومية استيعابهم.
- توفر استقلالية للمؤسسات وإزالة التدخل السياسي في مجالات الإدارة والتنظيم والتمويل.

وبالجهة المقابلة نجد أن يمكن أن تترك الخصخصة بعض السلبيات، إذ ذكر النفيعي (٢٠١٩، ص ص٢٦٣-٢٦٤) أبرزها وهي:

- التركيز الزائد على رضا الطلاب باعتبارهم هم موردون المؤسسات الخاصة.
- اعتبار الربحية هدف للمستثمر والاهتمام بجني الأرباح على حساب العملية التعليمية، وقلة الوعي بالأمور الأكاديمية والتعليمية ما يوثر على المخرج التعليمي.
- تهديد مبدأ تكافؤ الفرص المخالف لسياسات التعليم بنشوء نوع من الطبقية بين المتعلمين؛ مما ينعكس سلبا بسبب تنوع واختلاف مؤسسات التعليم العالي.
- تهديد الأمن الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس من أبناء الوطن؛ مما يسبب تسربهم من المهنة أو الاستغناء عنهم واستبدالهم بكوادر أجنبية سعيا للتقليل من التكلفة؛ لتحقيق مزيد من الأرباح.
- تدني أجور أعضاء هيئة التدريس والإداريين العاملين في مؤسسات التعليم العالي، مما يؤدي إلى انخفاض الكفايات المهنية لديهم مما يوثر حتما على مستوى الأداء التعليمي.
- سيطرة المؤسسات التعليمية ذات الرؤى قصيرة المدى والتي تسعى لتحقيق الربحية لفترة معينة مما يجعلها في حاله من الركون والتأخر وعدم الرغبة في التطوير والتقدم.

واقع الخصخصة في التعليم العالي بدولة الكويت

مع بداية الألفية الثالثة أصدر قانون رقم (٣٤) عام ٢٠٠٠م في الذي ينص بالسماح لإنشاء الجامعات الخاصة في دولة الكويت، إذ جاء استجابة لضغوطاً عديدة أبرزها تنامي الطلب على التعليم العالي تزامنا مع الزيادة السكانية وخاصة النمو السريع لعنصر الشباب في صفوف سكان دولة الكويت من جهة، ووجود جامعة كويتية وحيدة بجانب المعهد التطبيقي اللذات لم يعدى قادري على تحمل مهمة تأمين التعليم العالي لخريجي الثانوية العامة (العصفور، ٢٠١٥، ص.٣٦٥)، وبناء على ذلك توالت إنشاء الجامعات الخاصة طول العقدين السابقين ليصل عددها إلى عشر مؤسسات تعليمية، أربع جامعات وهي الجامعة الأمريكية في الكويت، جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا، جامعة الشرق الأوسط الأمريكية، الجامعة العربية المفتوحة، وست كليات خاصة وهي الكلية الاسترالية في الكويت، كلية الشرق الأوسط الأمريكية، كلية بوكس هل للبنات، كلية تكنولوجيا الطيران، كلية القانون

الكويتية العالمية، كلية الكويت للعلوم والتكنولوجيا (البوابة الإلكترونية الرسمية لدولة الكويت، ٢٠٢٢).

وعلى الرغم من استقبال القطاع الخاص للكثير من خريجي طلاب الثانوية العامة، إلا أنه لم يعالج مشكلة فائض الطلب، إذ لا تزال التغيرات السكانية السريعة تتسبب في زيادة الضغط على المؤسسات العامة والخاصة، ولم تطور أيضا من جودة التعليم بمؤسسات التعليم العالي في الكويت بشكل عام، بل زاد إنفاق الحكومة على التعليم العالي بسبب المنح الداخلية والخارجية الذي تتكفلها الدولة كاملة لمواطنيها، وانخفضت مقاييس الأداء لجامعة الكويت مقارنة بأداء الجامعات الخاصة التي أيضا مازالت ذات أداء لم يصل إلى طموح الدولة (العصفور، ٢٠١٥، ص.٣٧٧).

معوقات خصخصة التعليم العالي

إن تطبيق الخصخصة ليس بالأمر اليسير، والذي أثبتته الكثير من الدراسات والبحوث، بمعنى أن عند تطبيق الخصخصة في مؤسسات التعليم الجامعي ستواجهه العديد من الصعوبات والعوائق، والذي يجب أن نتوقعها لكي نتفاداها، ويمكن تلخيص أهمها في النقاط الآتية:

- صعوبات اجتماعية: حيث يواكب تطبيق الخصخصة بعض التخوفات من أن آليات السوق لا تصب إلا في مصلحة القادرين مادياً. - صعوبات اقتصادية: من أهم المشكلات التي تواجه الخصخصة إعادة تقويم الأصول الثابتة المملوكة للدولة، وكيفية تحديد أسعار الأسهم، بالإضافة إلى ضرورة إعادة تأهيل الأيدي العاملة في المؤسسات العامة التي يتم خصخصتها.
- صعوبات إدارية: وتتلخص في أن العقلية الإدارية السائدة في العديد من الدول تقوم على الروتين والتكرار، ومن ثم تقاوم التغيير والتجديد، بالإضافة إلى أن الأفراد العاملين قد يعارضون الخصخصة نتيجة ما يوفره لهم العمل في القطاع العام من ضمانات وحماية قد لا توفره لهم المؤسسات الخاصة.
- صعوبات قانونية: حيث تتطلب الخصخصة تشريعات جديدة، وخاصة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والمالية، بحيث ينجم عن هذه التشريعات الجديدة تعديلات في الأداء الاقتصادي للدولة والمؤسسات والمرافق والخدمات الاجتماعية بها (السلمي والقحطاني، ٢٠١٨، ص.٢٣)

وذكر الزهراني (٢٠١٩، ص.١٤١) أن تطبيق سياسة الخصخصة في الجامعات قد يعوقها بعض الصعاب يمكن حصرها في النقاط التالية:

١- تدني الخبرات والمعارف اللازمة المتعلقة بالتخصيص، إذ أن معظم الخبرات والمعارف هي ذات طابع فني وتشغيلي؛ لأن الحكومة هي مقدم الخدمة الأساسي.
٢- قلة عدد الشركات المحلية التي تمتلك القدرة الفنية والمالية الكافية، لتولي تقديم الخدمات، وذلك بسبب أن الحكومة كانت المقدم الأساس ي للخدمات في العديد من القطاع.
٣- ضعف الأطر التشريعية العامة التي تمكن عمليات التخصيص وترفع مستوى حوكمتها.
٤- أدى ضعف التشريعات إلى تقليل ثقة المستثمرين والتخوف من فشل عملية التخصيص أو تنفيذه بطرق خاطئة.
٥- تقاطع عمليات التخصيص مع العديد من الأنظمة واللوائح والتي قد تعيق عملية التخصيص، لأن هذه الأنظمة وضعت في ظل دور الحكومة في تمويل القطاعات وضعف دور القطاع الخاص.
٦- غياب الأطر التشريعية المتقدمة أو سياسات لكل قطاع مستهدف في التخصيص لأن الحكومة كانت ولا تزال هي المشغل للقطاع.
٧- إن القطاع الخاص بطبيعته يمتنع من الدخول في القطاعات التي ال يوجد فيها أنظمة ولوائح تحكم العلاقات بينه وبين الأنظمة التشريعية والرقابية في مجال التخصيص.

وخصخصة التعليم الحكومي لم تر النور في دولة الكويت حتى الآن على الرغم من الضغوطات الداخلية والخارجية، التي ترى بأنها الاستراتيجية الأمثل التي يمكن أن تحل مشكلات الجامعات الحكومية وترفع من مستوى أدائها، وهذا ما تحاول هذه الدراسة البحث فيه من خلال تحديد أهم المعوقات التي يمكن أن تقف أم تطبيق سياسة الخصخصة، وذلك هدفا لتسهيل تطبيقها بالشكل الأمثل دون حدوث أي مشكلات أو آثار سلبية تحول دون الوصول إلى الهدف الأكبر.

السؤال الثاني: ما معوقات تطبيق خصخصة التعليم العالي بجامعة الكويت من وجهة نظر أعضاء هيئتها التدريسية؟

للتعرف على معوقات تطبيق الخصخصة في التعليم العالي بدولة الكويت في ضوء بعض الخبرات العالمية، تم حساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات أبعاد المحور كاملا، وجاءت النتائج كما يلي لكل بعد من الأبعاد الأربع:

جدول (3) التحليل الوصفي لمحور معوقات تطبيق خصخصة التعليم العالي في دولة الكويت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت

الفقرات مرتبة تنازليا حسب قيمة المتوسط		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط	الدلالة اللفظية للمتوسط
1. تخوف المجتمع من الخصخصة لثقته بقطاع الدولة.	العدد	0	0	20	60	50	4.23	مرتفعة جدا
	%	%0.0	%0.0	%15.4	%46.2	%38.5		
3. ضعف عملية التنسيق بين الأجهزة المعنية بعملية الخصخصة.	العدد	0	10	0	80	40	4.15	مرتفعة
	%	%0.0	%7.7	%0.0	%61.5	%30.8		
2. ضعف القناعة لدى بعض القيادات الحكومية بعملية الخصخصة.	العدد	0	0	10	90	30	4.15	مرتفعة
	%	%0.0	%0.0	%7.7	%69.2	%23.1		
7. تعقيد الاشتراطات القانونية والتنظيمية لبرنامج الخصخصة.	العدد	0	10	20	50	50	4.08	مرتفعة
	%	%0.0	%7.7	%15.4	%38.5	%38.5		
5. ضعف تأهيل القطاع الخاص للقيام بمهام الخصخصة المطلوبة.	العدد	0	20	10	50	50	4.00	مرتفعة
	%	%0.0	%15.4	%7.7	%38.5	%38.5		
4. مركزية القرارات الإدارية لدى الإدارات العليا بالجامعات.	العدد	0	10	20	60	40	4.00	مرتفعة
	%	%0.0	%7.7	%15.4	%46.2	%30.8		
10. صعوبة الإجراءات الحكومية في تطبيق سياسة الخصخصة بشكل ناجح.	العدد	0	0	40	70	20	3.85	مرتفعة
	%	%0.0	%0.0	%30.8	%53.8	%15.4		
8. عدم الاتفاق بين القطاع الخاص والقطاع العام في الأنظمة واللوائح لتيسير عمل الجامعة.	العدد	0	30	30	40	30	3.54	مرتفعة
	%	%0.0	%23.1	%23.1	%30.8	%23.1		
6. ارتفاع رسوم الدراسة على ذوي الدخل المحدود.	العدد	10	30	30	10	50	3.46	مرتفعة
	%	%7.7	%23.1	%23.1	%7.7	%38.5		
9. تدني أجور العاملين بعد تطبيق الخصخصة وسياساتها.	العدد	20	30	10	50	20	3.15	متوسطة
	%	%15.4	%23.1	%7.7	%38.5	%15.4		
متوسط المحور							**3.86**	**مرتفعة**

يلاحظ من الجدول أن متوسط معوقات تطبيق خصخصة التعليم العالي في دولة الكويت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت ٣.٨٦ بدلالة لفظية مرتفعة، إذ حصلت

عبارة واحدة فقط على دلالة لفظية مرتفعة جدا للمتوسط بقيمة 4.23 وكانت الموافقة على هذا العبارة الذي تعبر عن تخوف المجتمع من الخصخصة لثقته بقطاع الدولة بموافقة تقارب 85% (موافق – موافق بشدة)، إذ وافقت نتائج دراسة كل من الجبوري وضيدان (٢٠٢١) والزهراني (٢٠١٩).

في حين حصلت العبارات الأخرى على متوسطات تزيد عن 3.46 وبدلالات لفظية مرتفعة، فقد وافق غالبية أساتذة الجامعة (موافق – موافق بشدة) على تلك العبارات بنسب مئوية تزيد عن 45%، وتلك العبارات تتناول ضعف القناعة لدى بعض القيادات الحكومية بعملية الخصخصة (اتفقت مع دراسة العبودي، ٢٠١٦)، وتعقيد الاشتراطات القانونية والتنظيمية لبرنامج الخصخصة وصعوبة الإجراءات الحكومية في تطبيق سياسة الخصخصة بشكل ناجح، وأيضا ضعف تأهيل القطاع الخاص وعدم الاتفاق بين القطاع الخاص والقطاع العام في الأنظمة واللوائح (اللتان اتفقتا مع دراسة الزهراني (٢٠١٩) ودراسة ناصح (Nasseh، 2013).

بينما حصلت العبارة المتعلقة بتدني أجور العاملين بعد تطبيق الخصخصة وسياساتها على متوسط 3.15 بدلالة لفظية متوسطة، وقد كانت نسبة الموافقة على هذا لبند 54% تقريبا (موافق – موافق بشدة)، في حين عارض ذلك 39% تقريبا (غير موافق – غير موافق بشدة)، والتي اتفقت العبارة السابقة مع نتائج دراسة ناصح (Nasseh، 2013).

الإجابة عن السؤال الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة تعزى لمتغيرات الدراسة (الجنس- الكلية- الدرجة العلمية- سنوات الخبرة العلمية) حول محور الدراسة؟

فيما يلي سيتم اختبار وجود فروق في محور مقياس الدراسة حسب متغير الجنس لأعضاء هيئة التدريس:

جدول رقم (4) اختبار ت لعينتين مستقلتين لاختبار وجود فروق في محور معوقات تطبيق خصخصة التعليم العالي في دولة الكويت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت حسب متغير الجنس لعضو هيئة التدريس

المحور	الجنس	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار ت	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
معوقات تطبيق خصخصة التعليم العالي في دولة الكويت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت	ذكر	69	3.83	0.713	0.220	11	0.830
	أنثى	61	3.90	0.369			

يلاحظ من الجدول أن الدلالة لاختبار ت غير دالة إحصائيا لمحور معوقات تطبيق خصخصة التعليم العالي في دولة الكويت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت (الدلالة تزيد عن 0.05)، فقد كانت قيمة اختبار ت 0.220 بدلالة إحصائية 0.830.

فيما يلي سيتم اختبار وجود فروق في محور الدراسة حسب متغير الدرجة العلمية لعضو هيئة التدريس:

جدول رقم (5) اختبار الأنوفا لاختبار وجود فروق في محور معوقات تطبيق خصخصة التعليم العالي في دولة الكويت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت حسب متغير الدرجة العلمية لعضو هيئة التدريس

المحور		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة اختبار ف	الدلالة الإحصائية
معوقات تطبيق خصخصة التعليم العالي في دولة الكويت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت	بين المجموعات	0.265	2	0.133	0.381	0.693
	داخل المجموعات	3.485	10	0.349		
	المجموع	3.751	12			

يلاحظ من الجدول أن دلالة اختبار الانوفا غير دالة إحصائيا لمحور معوقات تطبيق خصخصة التعليم العالي في دولة الكويت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت حسب متغير الدرجة العلمية لعضو هيئة التدريس (الدلالة تزيد عن 0.05)، فقد كانت قيمة اختبار ف لهذا المحور 1.059 بدلالة إحصائية 0.349.

فيما يلي سيتم اختبار وجود فروق في محور مقياس الدراسة حسب تخصص الكلية التي ينتمي إليها عضو هيئة التدريس:

جدول رقم (٦) اختبار ت لعينتين مستقلتين لاختبار وجود فروق في محور معوقات تطبيق خصخصة التعليم العالي في دولة الكويت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت حسب تخصص الكلية التي ينتمي إليها عضو هيئة التدريس

المحور	الجنس	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار ت	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
١. معوقات تطبيق خصخصة التعليم العالي في دولة الكويت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت	ذكر	69	3.69	0.471	1.254	11	0.236
	أنثى	61	4.07	0.625			

يلاحظ من الجدول أن دلالة اختبار ت غير دالة إحصائيا لمحور معوقات تطبيق خصخصة التعليم العالي في دولة الكويت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة

الكويت الكلية التي ينتمي إليها عضو هيئة التدريس (الدلالة تزيد عن 0.05)، فقد كانت قيمة اختبار ت 1.254 بدلالة إحصائية 0.236.

فيما يلي سيتم اختبار وجود فروق في محور مقياس الدراسة حسب فئات سنوات الخبرة لعضو هيئة التدريس:

جدول رقم (7) اختبار الأنوفا لاختبار وجود فروق في أبعاد محور معوقات تطبيق خصخصة التعليم العالي في دولة الكويت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت حسب حسب فئات سنوات الخبرة لعضو هيئة التدريس

المحور		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة اختبار ف	الدلالة الإحصائية
١. معوقات تطبيق خصخصة التعليم العالي في دولة الكويت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت	بين المجموعات	0.265	2	0.138	0.396	0.683
	داخل المجموعات	3.485	10	0.348		
	المجموع	3.751	12			

يلاحظ من الجدول أن دلالة اختبار الأنوفا غير دالة إحصائيا لمحور معوقات تطبيق خصخصة التعليم العالي في دولة الكويت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت حسب فئات سنوات الخبرة لعضو هيئة التدريس (الدلالة تزيد عن 0.05)، فقد كانت قيمة اختبار ف لهذا المحور 0.396 بدلالة إحصائية 0.683.

التوصيات والمقترحات:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، فإن الباحثة توصي بما يلي:

- ضرورة تطبيق الخصخصة على أساس قانوني متين محاط بالإطار التشريعي الذي يتفق مع رؤية الدولة، والي يساعد على تطبيقها دون حدوث أي لبس أو غموض.
- عمل لائحة إرشادية ملزمة للجامعات الراغبة بالخصخصة لضمان التطبيق الصحيح وسرعة الحصول على نتائج إيجابية وتجنب المشكلات التي لا تحقق فعالية تطبيق الخصخصة.
- عمل شراكات استراتيجية بين القطاع العام والخاص لضمان تحول يتوافق في مخرجات الجامعة مع سوق العمل والتغيرات الاقتصادية .
- استقطاب برامج عالمية أكاديمية حديثة لتشغيلها في جامعة الكويت والاستفادة من خبرات الجامعات العالمية في مجال الخصخصة وإدارة الاستثمار.

مقترحات للدراسات المستقبلية

- إجراء دراسة (تصور مقترح) توافق متطلبات خصخصة جامعة الكويت في ضوء الخبرات العالمية.
- إجراء دراسة مقارنة بين عدة بلدان متقدمة في مجال خصخصة الجامعات والاستفادة من تلك التجارب في مجال خصخصة الجامعات.

المراجع

المراجع العربية

الأمانة العامة لمجلس الجامعات الخاصة (٢٠٢٢). نبذة عن الأمانة العامة لمجلس الجامعات الخاصة. http://www.puc.edu.kw/AboutPUC.aspx

البوابة الإلكترونية الرسمية لدولة الكويت (٢٠٢٢). الجامعات والكليات الخاصة في الكويت. استرجع في ١٢ أغسطس، ٢٠٢٢ من الرابط

https://e.gov.kw/sites/kgoarabic/Pages/CitizensResidents/Education/Universities.aspx

الجبوري، فوزي وضيدان، هبة (٢٠٢١). عوامل نجاح الخصخصة ومعوقاتها. *مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية*، ١٠ (٣٧)، ٤٩٥-٥١٧.

الحصري، نبيلة فرج (٢٠١٨). *الخصخصة: تجربة مصر وماليزيا مع الإشارة للتجارب الغربية*. دار الفجر للنشر والتوزيع.

الراشد، سديم بنت محمد، والقحطاني، سالم بن سعيد (٢٠٢٠). الآثار المتوقعة من تطبيق الخصخصة على جودة التعليم في الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية: دراسة استطلاعية من وجهة نظر منسوبي جامعة شقراء. *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*. (٦٩)، ١١٣-١٦٠.

الزومان، هدى محمد (٢٠١٨). الخصخصة في التعليم: دراسة حالة خصخصة قطاع المباني التعليمية في وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية. *المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية*، ٥، ٢٩٥-٣١٢.

الزهراني، على (٢٠١٩). معوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء رؤية ٢٠٣٠ من وجهة نظر القيادات الأكاديمية. *المجلة التربوية الدولية المتخصصة*، ٨(١١)، ١٣٦-١٥٨.

السلمي، سعد والقحطاني (٢٠١٨). *الخصخصة في المؤسسات التعليمية: التعليم العام في المملكة العربية السعودية*. دار الرنيم.

السنوسي، آمال البوعيشي (٢٠١٥). *الخصخصة وآثارها الاقتصادية*. دار البداية.

العبودي، حسين علي (٢٠١٦). معوقات تطبيق نظام الخصخصة في المجال الرياضي في العراق. *مجلة العلوم التربوية والنفسية، ١٧* (٣)، ٣٨١-٤٠٨.

العصفور، عهود. (٢٠١٥). *سياسات الخصخصة وتزايد ضغط الطلب على التعليم العالي في الكويت* (بحث مقدم). المؤتمر الثاني لمنتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية لقضايا التعليم وتحدياته في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٣٩٤-٣٦٥.

الغامدي، حمد حمدان (٢٠١٩). تحسين القدرة التنافسية للجامعات السعودية الناشئة وفق متطلبات خصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: تصور مقترح. *المجلة التربوية الدولية المتخصصة، ٨*(٩)، ٨٤-٩٧.

النفيعي، صالح (٢٠١٩). خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني. *مجلة البحث العلمي في التربية، ١٠* (٢٠)، ٢٥١-٣٠٦.

المراجع الأجنبية

Al-Asfour, A. (2019*). Higher Education Privatization in Kuwait: A study in The Process of Policy Production*. Peter Lang.

Nasseh, N. (2013). Evaluation of privatization in sports with the approach of assessing the strengths and weaknesses. Department of Sports Management, Shahid Bahonar University, Kerman, Iran.

Rizvi, F. (2016*). Privatization in education: Trends and consequences*. Education, research and foresight: working papers. UNESCO.

Wamimbi, M., & Abiodun, N., (2020). Privatization of Higher Education and Excellence Without Soul. *Interdisciplinary Journal of Education. 4*(1), 88-99.